

أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة في الشركات الأردنية في ظل تكنولوجيا المعلومات والقيمة العادلة

د ظاهر شاهر القشي

جامعة الاسراء - قسم المحاسبة

لقد فرض عصر العولمة في ظل تكنولوجيا المعلومات تغيرات جوهرية على بيئة الأعمال بشكل عام، وعلى بيئة مهنة المحاسبة بشكل خاص بحيث أصبح من الضروري على مهنة المحاسبة مواكبة التغيرات التي تطرأ على تكنولوجيا المعلومات وبشكل يتوافق مع سرعة التغيير.

من المعروف والبدهي بأن مخرجات النظام المحاسبي يجب أن تتمتع بما اتفق على تسميته بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، سواء كان النظام يدوي تقليدي أم محوسب، ومع بدء جميع الشركات في العالم تقريباً بشكل عام وفي الأردن بشكل خاص نحو حوسبة الأنظمة المحاسبية، واتجاه معايير المحاسبة الدولية نحو القيمة العادلة ظهرت مشكلة جديدة يمكن تلخيصها بسؤال: ما مدى قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة في الشركات الأردنية على مواكبة التغيرات في بيئة تكنولوجيا المعلومات من جهة، والتغيرات في بيئة المهنة من جهة أخرى؟ وقد ازدادت هذه المشكلة مؤخراً في ظل توجه معايير المحاسبة الدولية نحو القياس والإفصاح بواسطة القيمة العادلة، وابتعادها عن التكلفة التاريخية.

والسؤال الذي يطرح نفسه وبقوة: هل الأنظمة المحاسبية المحوسبة في الشركات الأردنية والتي صممت للقياس والإفصاح في ظل البيئة التجارية التقليدية وبواسطة التكلفة التاريخية قادرة على التأقلم والتطور مع البيئة التكنولوجية الحديثة والتأقلم مع طرق القياس والإفصاح بواسطة القيمة العادلة؟

من المعروف بأن النظام المحاسبي مكون من سلسلة من الخطوات والإجراءات، تبدأ بالمدخلات ومروراً بالمعالجات المختلفة وانتهاءً بالمخرجات، وبما أنه يعد القول الفصل بين أصحاب حقوق الملكية والإدارة فقد تم تقييد خطواته وإجراءاته (أي النظام المحاسبي) بسياسات محاسبية مختلفة لضمان حيادية نتائجه (مخرجاته) وصدقها في التعبير.

رغم التطور التكنولوجي الكبير وحوسبة الأنظمة في شتى المجالات المهنية بقي النظام المحاسبي محتفظاً بألية تسلسل الخطوات والإجراءات، إلا أن هذا التسلسل رافقه إجراءات رقابة جديدة تمشياً مع كل من:

١ - غياب التوثيق المستندي في ظل استخدام الحاسوب.

٢ - الاعتماد على الذكاء الصناعي في تحليل ومعالجة العمليات.

٣ - إمكانية اختراق الغير لخصوصية النظام.

وبما أن النظام المحاسبي لم يتغير من حيث جوهر المفهوم، إلا أن الانتقال من الآلية اليدوية إلى الآلية المحوسبة جعل عملية مراقبة النظام والسيطرة عليه عملية صعبة ومعقدة ودقيقة لأبعد الحدود، وخصوصاً في ظهور بيئة جديدة متمثلة بالتجارة الإلكترونية من جهة، والبدأ باستخدام معايير المحاسبة الموجه نحو القيمة العادلة من جهة أخرى.

بيئة التجارة الإلكترونية

أعتقد بأن غياب التوثيق المستندي وترافقه مع مخاطر التجارة الإلكترونية له أثر مباشر على أساس أو قاعدة العمليات، ويساهم بمشكلة جديدة متعلقة بعملية تحقق الإيراد والاعتراف به.

فتحت عنوان الاعتراف بالإيراد وتحققه، أوصت لجنة المحاسبة الأمريكية عام ١٩٦٤ بأنه يمكن تحسين مفهوم التحقق إذا طبقت المقاييس التالية:

١ - يجب أن يكون الإيراد قابلاً للقياس.

٢ - يجب أن يدعم صحة التحقق قياس نتيجة حدوث عملية تبادلية مع أطراف خارجية.

٣ - يجب حدوث الحدث الحاسم وهو بأن الإيراد يجب أن يتحقق عند إتمام معظم العمل أو المهمة في عملية الاكتساب . وينتج عن هذا الاختبار الاعتراف بالإيراد في أوقات مختلفة لمنظمات الأعمال المختلفة.

أن استعمال مفهوم أو معيار "التحقق" عادة ما ينتج عنه الاعتراف بالإيراد عند نقطة البيع ، ومع ذلك ، فإن توقيت الاعتراف قد يكون مسبقاً أو يتم تأخيره حسب طبيعة العملية وبالنظر لدرجات التأكد المختلفة . فعندما يكون هناك درجة عالية من التأكد مرتبطة مع تحقق الإيراد ، فإن الاعتراف بالإيراد قد يسبق نقطة البيع ، وعلى العكس من ذلك ، كلما كانت درجة عدم التأكد عالية بالنسبة لارتباطها بتحقيق الإيراد ، زاد الاتجاه بصورة أكبر لتأخير الاعتراف بالإيراد.

من الجدير بالذكر ، أن معايير المحاسبة وضعت أساساً لمعالجة عملية الاعتراف بالإيراد في ظل ظروف عديدة ضمن التجارة التقليدية الموثقة ، ولكنها لم تضع أساساً خاصة لمعالجة الاعتراف بالإيراد في ظل التجارة الإلكترونية غير الموثقة.

تحت ظروف خاصة للاعتراف بالإيراد، ذكر المعيار المحاسبي الأمريكي رقم SFAS No. 48 تحت عنوان "الاعتراف بالإيراد عند وجود حق رد السلعة" أن على البائع الاعتراف بالإيراد عند نقطة البيع عندما يوجد حق الرد فقط حين تلبى الشروط التالية:

- ١ - أن يكون سعر البيع محددًا أو ثابتًا بتاريخ البيع.
- ٢ - أن يكون المشتري قد دفع أو ملتزمًا بالدفع للبائع.
- ٣ - أن يتحمل المشتري مخاطر الخسائر نتيجة السرقة أو تلف البضاعة.
- ٤ - أن يكون الجوهر الاقتصادي للمشتري بعيداً كل البعد عن الجوهر الاقتصادي للبائع .
- ٥ - أن لا يكون للبائع التزامات رئيسية للأداء المستقبلي بالنسبة لإعادة بيع السلعة.
- ٦ - إمكانية التقدير المعقول للمردودات المستقبلية.

وفي حالة عدم تلبية هذه الشروط ، يتوجب تأجيل الاعتراف الى أول نقطة يكون عندها قد انتهى حق الإرجاع . وقد ذكرت نشرة لجنة الأوراق المالية الأمريكية SEC رقم SAB No. 101 ، بأنه لا يجوز الاعتراف بالإيراد إلا إذا تحقق أو هنالك إمكانية لتحقيقه ، وتم اكتسابه وفقاً للمعايير التالية:

- ١ - وجود دلائل مقنعة بالإثبات.
- ٢ - تحديد سعر البيع من قبل البائع للمشتري .
- ٣ - تم تسليم البضاعة أو تمت تأدية الخدمة .
- ٤ - عملية التحصيل مؤمنة بشكل معقول .

واستطيع القول بأن الإيراد المتولد عبر قنوات التجارة الإلكترونية ، لا يتماشى مع بعض من شروط الاعتراف بالإيراد . فالمعيار الأمريكي رقم ٤٨ وضمن الشرط رقم (٢) " أن يكون المشتري قد دفع أو ملتزمًا بالدفع للبائع" يجعل الاعتراف بالإيراد عند نقطة البيع مستحيلاً ، والسبب أن عملية الدفع ضمن آلية التجارة الإلكترونية ، آلية محفوفة بالمخاطر وقد تكون إذا ما تم التلاعب بها عملية وهمية ويقابلها خروج حقيقي للبضائع من عند التاجر . لو أردنا استخدام الاعتراف بالإيراد عند وصول النقد بدل نقطة البيع لما أمكن ذلك والسبب بأن النقد وفي حالة التلاعب لن يصل ، ولا بد أن نتذكر أن التلاعب لم ينجم عن إدارة الشركة بل عن جهة خارجية غير معروفة .

وبالنسبة للشرط رقم (٣) وفي نفس المعيار "أن يتحمل المشتري مخاطر الخسائر نتيجة السرقة أو تلف البضاعة" ، وفي حالة التلاعب ، فمن هو المشتري؟ لا أحد يعرف والمتحمل الأول والأخير لهذه الخسارة هو الشركة البائعة ، وهنا يتبادر للذهن ، ما هي الآلية المناسبة للاعتراف إذن؟

ولو نظرنا لنشرة الأوراق المالية رقم ١٠١ والمستندة على معايير المحاسبة الأمريكية ، لوجدنا أن كلا من المعيار رقم (١) "وجود دلائل مقنعة بالآليات" والمعيار رقم (٤) "عملية التحصيل مؤمنة بشكل معقول" ، مفقودان بشكل شبه كامل في الإيرادات المتولدة من خلال التجارة الإلكترونية.

القياس والافصاح باستخدام القيمة العادلة

لقد بدأت معايير المحاسبة التوجه نحو استخدام القيمة العادلة، مما قد يشكل عائق امام انظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة في الشركات الاردنية، حيث ان اغلب الانظمة المحاسبية فيها صممت بناء على القياس والافصاح

باستخدام التكلفة التاريخية، واعادة تصميم الانظمة كي تتأقلم مع طرق القياس والافصاح باستخدام القيمة العادلة يتطلب تكبد تكلفة كبيرة جدا، قد يصعب على الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم تحملها. لقد ان الاوان ان نسعى بجدية لمعرفة مدى قدرة الشركات الاردنية على اقلمة انظمتها المحاسبية للتعامل مع معايير المحاسبة الدولية الموجه نحو القيمة العادلة وان يتكاتف كل قطاع معين (الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم) لانشاء نظام محاسبي محوسب يستطيع التأقلم مع اي تغييرات تطرأ على القيمة العادلة ويتكبد تكلفته المنتمين للقطاع الواحد، وبذلك تقسم التكلفة بشكل يستطيع تحمله الجميع، وبهذا نضمن استمرارية الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم من البقاء في السوق بجانب الشركات الكبيرة.

في النهاية يمكننا القول ان مهنة المحاسبة بدأت تتطور بشكل متسارع، يجب مواكبته من قبل الشركات الاردنية اذا ما ارادت الاستمرار والبقاء والمنافسة في بيئة عالمية فريده من نوعها اصبحت بفضل علم الاتصالات قرية واحده لا مكان فيها لمن لا يستطيع ان يجاريها.